T07-01210

٢٩٩/٧

جامعة عين شمس

كلية الحقوق

مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الأردني

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

سالم حمود أحمد العضايلة

لجنة المناقشة والحكم :-

الأستاذ الدكتور محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام بحقوق القاهرة

فرع بني سويف - نائب رئيس الجامعة سابقاً

الأستاذ الدكتور ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق عين شمس

وكيل الكلية السابق

الأستاذ الدكتور محمد سعيد حسين أمين (عضواً)

أستاذ القانون العام المساعد بحقوق عين شمس

القاهرة

٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عين شمس

كلية الحقوق

مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الأردني

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

سالم حمود أحمد العضايلة

لجنة المناقشة والحكم :-

الأستاذ الدكتور محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام بحقوق القاهرة

فرع بني سويف - نائب رئيس الجامعة سابقاً

الأستاذ الدكتور ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق عين شمس

وكيل الكلية السابق

الأستاذ الدكتور محمد سعيد حسين أمين (عضواً)

أستاذ القانون العام المساعد بحقوق عين شمس

القاهرة

٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿ قُل اللهمّ مالك المُلك تُؤتي المُلك مَنْ تشاء وتنْزِعُ المُلك ممّنْ تشاء وتُعزُ مَنْ تشاء وتُذلُ مَنْ تشاء بيدك الخير إنّك على كُلّ شيءٍ قدير ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران - الآية (٢٦)

وقال تعالى :

﴿ ربِ إشْرح لي صَدْري * وَيسْر لي أمري * وأُحلُل عُقدةً من لساني * يَفْقهوا قَوْلي ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه - الآية (٢٥ - ٢٨)

الإهداء

إلى مَنْ تحوط بِهم شفقة قلبي :-

والِدَيَ اللذان أخلصا لي في دعواتهما أطال الله في عمرهما ، وجعل الجنة خِتامهما .

من كشفت لي سنوات الغُربة مقدار حُبي لهم ، وشاركوني درب الكِفاح ، وحملوا معي تعبَ الماضي أملاً بالمستقبل .

زوجتي أم إياس . . ولدي إياس * إبنتي مرح وليليان

أخواني وأخواتي وعميُ أبو هيثم

إلى هؤلاء جميعاً أهُدي هذا العمل المتواضع

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله ربّ العالمين الذي لا يبلغ وصف صفاته الواصفون ، ولا يُـــدْرِك كُنْه عظمته المتفكرون ، والذي أحصى كلّ شيءٍ عددا وعلما . ولا يُحيط بشيء من علمه إلاّ بما شاء . وأصلي وأسلم على نبيه ورسوله محمد ﷺ ، وعلى آله الطيبين الأطهار وعلى جميع النبيين والمرسلين ، ومن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يـــوم الدين .

وبعـــد ..

فقد قال تعالى في الحديث القدسي

"عبدي لم تشكرني إذا لم تشكر من أجريت لك الخير على يديه" .

كما قال رسولنا الكريم ﷺ "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" .

فحمداً لله أنْ هيأ لي أستاذي الكبير **ربيع أنور فتح الباب** أستاذ ورئـــيس **قسم القانون العام بحقوق عين شمس** للإشراف على هذه الرسالة ، وإعترافـــاً بالفضل والجميل ، فإنني أتوجه لسيادته بخالص شُكري وعظيم عرفاني وإمتناني على تفضله عليّ وقبولي تلميذاً له ، وتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة ، كيف لا وهو العظيم في تواضعه ، والعالم في فكره ، والكبير في ترفُعـــه ، فأســـرني برحابة صدره ، وطيب تعامله ، حيث أخذ على نفـــسه العهـــد بتقـــديم النُـــصح والمشورة طِوال فترة إعداد هذه الرسالة ، الأمر الذي غرس في نفـــسي القـــوة والمُثابرة لإجتياز هذه المرحلةِ بنجاحٍ ، فلسيادته مني كُـــلّ التقـــدير والإمتنـــان والعرفان ، وجزاه الله عني وعن طلابه خير الجزاء ، ومتع سيادته بدوام الصحة والعافية .

كما أتوجه بعظيم شكري وإمتناني للأستاذ الكبير الدكتور **محمد أنس قاسم جعفر أستاذ القانون العام بحقوق القاهرة** – فرع بنى سويف ، والـــذي تفـــضّل عليّ بقبوله الإشتراك في الحُكم على هذه الرسالة ، وتحمله عناء قراءتها رَغْـــم

مشاغله وأعبائه الكثيرة . فلسيادته مني كُلّ الشُكر والتقدير والإحترام ، وجـــزاه الله عني خير الجزاء ، ونفع الله بعلمه طُلاّب العلم والمعرفة ومتّعه العلي القدير بوافر الصحة والعافية .

والشُكر الجزيل والإمتنان العظيم للأستاذ الجليل الدكتور **محمد سعيد حسين أمين أستاذ القانون العام بحقوق عين شمس** ، لِتفضُله بالموافقة على الإشتراك في لجنة الحُكم على هذه الرسالة ، وتحمله عناء قراءتهـــا رغـــم ضـــيق وقتـــه ومشاغله الكثيرة ، فلسيادته مِنّي كُلّ الشكر والتقدير والإحترام ، وجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه ببالغ الصحة والعافية .

وإنْ أنسى فلَنْ أنسى أنْ أتوجه بشُكري الموصول إلى شعب أرض الكنانة ، هذا الشعب الطيب الذي أسرني بحُسن ضيافته وطيب أخالقه ممّا كان له الأثـــر الكبير في تخفيف أيام الغربة والبعد عن الوطن .

وقبل الختام يطيبُ لي أنْ أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عَنْ شُـــكري الجزيـــل لحكومتي الجمهورية المصرية والمملكة الأردنية الهاشمية ، والذي كـــان لهمـــا الفضل – بعد الله عزّ وجل – في إكمال دراستي من خلال إتفاقية التعاون الثقافي المُوقعّة بينهما . راجياً من الله سبحانه وتعالى أنْ يوُفقني لِرد بعض أفـــضالهما عليّ – من خلال عملي في وزارة العمل – إنه نِعْم المولَى ونِعْم النصير .

الباحث

سالم حمود أحمد العضايلة

المقدمــة وخطة الدراسة

المقدمة وخطة الدراسة

الحمد لله الكبير المتعال ، فهو المتفضل على سائر عباده ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

وبعد ..

إنّ مُعظم الأنظمة السياسية المعاصرة – إن لم تكن كُلها – باتت تُعلن انتماءها إلى القيم الديمقراطية ظاهرياً وتتبنّى مؤسسات ومعايير وآليات النظام الديمقراطي ، كما أن نماذج تطبيق النمط الديمقراطي المختلفة والمتعدّدة تُعلن استنادها وتمسكها بذات القواعد الدستورية والقانونية والمؤسسات السائدة في هذا النمط ، لكن تطبيقها على أرض الواقع يختلف من بلد إلى آخر وبصورٍ متفاوتة تظهر جلياً من خلال التتبع والتحديد المستنير لواقع وطبيعة العلاقة المتحركة بين النظرية والتطبيق ؛ اقتراباً أو ابتعاداً أو تستراً خلف مظاهر النصوص القانونية وشكلية المؤسسات .

وترتيباً على ذلك فإنّ غالبية الأنظمة السياسية أصبحت تتبنّى أساساً ومصطلحات مشروعةً جديدة كالتمثيل الشعبي والاقتراع العام والبرلمانات ، والفصل بين السلطات ومبدأ سيادة القانون ، واستقلال القضاء ، وإحترام حقوق الإنسان وحرياته ... بديلاً عن مصطلحات قديمة ومهجورة كالوراثة وإندماج السلطات ، غير أنّ التشابه بين المؤسسات السياسية والتماثل بين القواعد الدستورية في النظم السياسية لا يُعني بالضرورة تطابقاً في مخرجات تلك الأنظمة على صعيد التطبيق والممارسة العملية ، ذلك لأنّ القواعد الدستورية في الواقع إطار نظري ينشئ المؤسسات الدستورية ويُحدّد صلاحياتها ويُبين طبيعة العلاقات القائمة بينها ، وبالمقابل فإن هناك عوامل أخرى ؛ اقتصادية واجتماعية وسياسية وحزبية ودينية وثقافية تلعب دوراً فاعلاً في تحديد مسار المؤسسات السياسية في هذا النظام السياسي أو ذاك ، وتلقي بظلالها على طبيعة العلاقات

الفهـــرس

الفهـــرس

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المقدمة وخطة الدراسة	٣
الفصل التمهيدي **ماهية مبدأ الفصل بين السلطات** **(تطوره التاريخي ، مفهومه ، مُبرّراته ، الإنتقادات الموجهة له)**	١٤
تمهيد وتقسيم :	١٤
المبحث الأول : الأصل التاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات	١٨
المطلب الأول : مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون وأرسطو	١٩
الفرع الأول : مبدأ الفصل عند أفلاطون	١٩
أولاً : نظرته للدولة	٢٠
ثانياً : نظرته إلى الحكومات	٢٢
الفرع الثانى : مبدأ الفصل عند أرسطو	٢٣
المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات عند هوبز ولوك وروسو	٢٧
الفرع الأول : مبدأ الفصل بين السلطات عند هوبز	٢٨
أولاً : نظرة هوبز للعقد الإجتماعي	٢٨
ثانياً : موقفه من مبدأ الفصل بين السلطات	٣٠
الفرع الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات عند جون لوك	٣٢
أولاً : نظرة لوك للعقد الإجتماعي	٣٢
ثانياً : موقفه من مبدأ الفصل بين السلطات	٣٤
المطلب الثالث : مبدأ الفصل بين السلطات عند روسو ومونتسكييه	٤٠
الفرع الأول : مبدأ الفصل بين السلطات عند روسو	٤٠
أولاً : موقفه من السيادة	٤١

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
ثانياً : موقفه من مبدأ الفصل بين السلطات	٤٢
الفرع الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكييه	٤٤
أولاً : مفهوم العقد عند مونتسكييه	٤٥
ثانياً : أنظمة الحُكم عند مونتسكييه	٤٦
ثالثاً : موقف مونتسكييه من النظام الطبقي	٤٩
رابعاً : مونتسكييه ومبدأ الفصل بين السلطات	٥٠
المبحث الثاني : مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات	٥٦
تمهيد وتقسيم :	٥٦
المطلب الأول : مفهوم مبدأ الفصل وتمييزه عند مبدأ تركيز السلطات ...	٥٧
الفرع الأول : مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات لغوياً وقانونياً	٥٧
الفرع الثاني : مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات المطُلق والمرن	٦٠
الفرع الثالث : مفهوم مبدأ تركيز السلطة وتمييزه عن مبدأ الفصل بين السلطات	٦٣
المبحث الثالث : مُبرّرات مبدأ الفصل بين السلطات	٦٧
تمهيد وتقسيم :	٦٧
المطلب الأول : المُساهمة في تحقيق مبدأ المشروعية وضمانه	٦٧
المطلب الثاني : المُساهمة في صون الحرية ومنع الإستبداد	٧٠
المطلب الثالث : المُساهمة في تحقيق مزايا وفوائد تقسيم العمل	٧٥
المبحث الرابع : الإنتقادات الموجهة لمبدأ الفصل بين السلطات	٧٨
تمهيد وتقسيم :	٧٨
المطلب الأول : الإنتقادات العامة لمبدأ الفصل بين السلطات	٧٨
الفرع الأول : شيوع المسئولية وضياعها	٧٩

الموضـــــــــــوع	الصفحة
فرع الثاني : إستحالة تطبيقه في الواقع العملي (وهمي ونظري)	٨٠
فرع الثالث : المبدأ يتعارض مع وحدة الدولة	٨٢
فرع الرابع : فقدان المبدأ لأهميته التاريخية	٨٢
مطلب الثاني : الإنتقادات الموجهة للمبدأ من الماركسية (الإشتراكية) .	٨٣
مبحث الخامس : مبدأ الفصل بين الهيئات الإدارية والقضائية وتمييـــزه عن مبدأ الفصل بين السلطات	٨٧
مهيد وتقسيم :	٨٧
لمطلب الأول : إستقلال السلطة القضائية	٨٧
لمطلب الثاني : مبدأ الفصل بين الهيئات الإدارية والقضائية وتمييزه عن مبدأ الفصل بين السلطات	٩١
الباب الأول **مبدأ الفصل بين السلطات في النُظم الديمقراطية الحديثة والنامية**	٩٨
مهيد وتقسيم :	٩٨
الفصل الأول **مبدأ الفصل بين السلطات في النُظم البرلمانية الملكية في الديمقراطيات الحديثة (النظام الملكي البريطاني)**	١٠٨
مهيد وتقسيم :	١٠٨
المبحث الأول : السلطات العامة في النظام البرلماني البريطاني	١١١
مهيد وتقسيم :	١١١
المطلب الأول : السُلطة التشريعية في النظام البريطاني	١١٣
الفرع الأول : تكوين مجلس اللوردات	١١٥
الفرع الثاني : تكوين مجلس النوّاب (العموم)	١١٩
المطلب الثاني : السُلطة التنفيذية في النظام البريطاني	١٢١

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : رئيس الدولة (الملك)	١٢٣
الفرع الثاني : الوزارة (الحكومة)	١٢٦
المبحث الثاني : وسائل تأثير السلطة التنفيذية على الـسلطة التـشريعية (الحكومة في مواجهة البرلمان)	١٢٩
تمهيد وتقسيم :	١٢٩
المطلب الأول : تدخل السُلطة التنفيذية في إجراءات تكـوين البرلمـان وسير أعماله	١٣٠
الفرع الأول : تدخل السلطة التنفيذية في إجراءات تكوين البرلمان	١٣١
أولاً : تأثير السلطة التنفيذية على تكوين مجلس اللوردات ...	١٣٢
ثانياً : تأثير السلطة التنفيذية على تكوين مجلس العموم	١٣٦
الفرع الثاني : وسائل تأثير السلطة التنفيذية في سير أعمال البرلمان	١٤٠
أولاً : دور السلطة التنفيذية في دعوة البرلمان للإنعقاد	١٤٠
ثانياً : فض البرلمان	١٤١
ثالثاً : دور السلطة التنفيذية فـي تأجيـل وإرجـاء دورات البرلمان	١٤٢
المطلب الثاني : تدخل السلطة التنفيذية في العملية التشريعية	١٤٣
الفرع الأول : إقتراح القوانين	١٤٤
الفرع الثاني : التصديق على القوانين	١٤٧
أولاً : حالة الموافقة على التشريع	١٤٧
ثانياً : حجب الموافقة من قبل الملك	١٤٧
الفرع الثالث : التفويض التشريعي	١٤٨
أولاً : مُبرّرات التفويض	١٤٨
ثانياً : ضمانات التفويض	١٤٩

الموضـــــــــــوع	الصفحة
ثالثاً : مخاطر التفويض	١٥٠
لمطلب الثالث : حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان	١٥١
لفرع الأول : أسباب حق الحل	١٥١
الفرع الثاني : تطبيقات حق الحل	١٥٣
المبحث الثالث : وسائل السلطة التشريعية في التأثير على السلطة التنفيذية	١٥٦
تمهيد وتقسيم :	١٥٦
المطلب الأول : حق السؤال	١٥٦
الفرع الأول : مفهوم السؤال وشروطه وأنواعه	١٥٧
الفرع الثاني : أنواع السؤال	١٥٨
المطلب الثاني : الإقتراح بالتأجيل (ماهيته وشروطه وإجراءاته)	١٥٩
الفرع الأول : مفهوم الإقتراح بالتأجيل وشروطه وإجراءاته	١٦٢
الفرع الثاني : التطبيقات العملية للإقتراح بالتأجيل	١٦٧
المطلب الثالث : التحقيق البرلماني	١٦٩
الفرع الأول : تعريف التحقيق البرلماني ونشأته	١٧٠
الفرع الثاني : المفوض البرلماني	١٧١
الفرع الثالث : تقييم نظام التحقيق البرلماني	١٧٢
المطلب الرابع : المسئولية الوزارية السياسية	١٧٣
الفرع الأول : مفهوم المسئولية الوزارية ونشأتها	١٧٤
الفرع الثاني : صور المسئولية السياسية للحكومة	١٧٥
١ – المسئولية الفردية	١٧٥
٢ – المسئولية الجماعية	١٧٦
الفرع الثالث : تحريك المسئولية السياسية	١٧٧

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني	١٨٠
مبدأ الفصل بين السلطات في النُظم الدستورية الملكية في الدول النامية (السعودية ، المغرب)	
تمهيد وتقسيم :	١٨٠
المبحث الأول : مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الملكـــي السعودي	١٨٢
تمهيد وتقسيم :	١٨٢
المطلب الأول : السلطات العامة في النظام الملكي السعودي	١٨٥
الفرع الأول : السلطة التنظيمية في النظام الملكي السعودي	١٨٦
أولاً : تكوين مجلس الشورى	١٨٦
ثانياً : إعادة تكوين مجلس الشورى	١٩٠
ثالثاً : إختصاصات مجلس الشورى	١٩٦
الفرع الثاني : السلطة التنفيذية في النظام الملكي السعودي	٢٠٠
القسم الأول : الملك	٢٠٠
أولاً : سلطة الملك التنفيذية	٢٠٢
ثانياً : سلطة الملك التشريعية	٢٠٥
القسم الثاني : مجلس الوزراء	٢٠٦
أولاً : تكوين مجلس الوزراء	٢٠٧
ثانياً : إختصاصات مجلس الوزراء	٢٠٨
الفرع الثالث : السلطة القضائية في النظام الملكي السعودي	٢٠٩
أولاً : هيكل القضاء ونظام المحاكم	٢١١
ثانياً : السلطة القضائية وتعيين القضاة	٢١١
ثالثاً : المحكمة العليا	٢١١

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المطلب الثاني : العلاقات المُتبادلة بين السلطات فـــي النظـــام الملكـــي السعودي	٢١٤
الفرع الأول : دور السلطة التنفيذية فـــي تـــشكيل الـــسلطة التـــشريعية وإختصاصاتها	٢١٥
الفرع الثاني : تقييم دور مجلس الشورى وهل يُمكن إعتباره مجلساً للحل والعقد ؟	٢١٧
المبحث الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الملكـــي المغربي	٢١٩
تمهيد وتقسيم :	٢١٩
المطلب الأول : السلطات العامة في النظام الدستوري المغربي	٢٢٢
الفرع الأول : السلطة التنفيذية في النظام الدستوري المغربي	٢٢٣
القسم الأول : الملك	٢٢٣
أولاً : إختصاصات الملك في الظروف العادية	٢٢٤
ثانياً : إختصاصات الملك في الظروف الإستثنائية	٢٢٦
القسم الثاني : الوزارة (الحكومة)	٢٢٨
الفرع الثاني : السلطة التشريعية في النظام الدستوري المغربي (البرلمان)	٢٣٠
القسم الأول : تكوين البرلمان	٢٣١
أولاً : تكوين مجلس النواب	٢٣١
ثانياً : تكوين مجلس المستشارين	٢٣٢
ثالثاً : الضمانات الخاصة بأعضاء البرلمان	٢٣٣
القسم الثاني : إختصاصات السلطة التشريعية	٢٣٣
أولاً : الإختصاص التشريعي	٢٣٤
ثانياً : الإختصاص المالي	٢٣٩

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الفرع الثالث : السلطة القضائية في النظام الدستوري المغربي	٢٤٢
أولاً : تشكيل المجلس الدستوري	٢٤٤
ثانياً : إختصاصات المجلس الدستوري	٢٤٥
ثالثاً : تحريك الرقابة أمام المجلس الدستوري	٢٤٧
رابعاً : تقييمنا لرقابة الدستورية في المغرب	٢٤٨
المطلب الثاني : العلاقات المتُبادلة بين السلطات في النظـــام الدســـتوري المغربي	٢٤٩
الفرع الأول : مظاهر تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية	٢٥٠
أولاً : حق أعضاء البرلمان في السؤال	٢٥٠
ثانياً : حق إجراء تحقيق	٢٥١
ثالثاً : المسئولية الوزارية السياسية	٢٥٢
الفرع الثاني : مظاهر رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية	٢٥٣
أولاً : تدخل السلطة التنفيذية في العملية التشريعية	٢٥٤
ثانياً : حل البرلمان	٢٥٧
الفصل الثالث **مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي** **(الولايات المتحدّة الأميركية)**	٢٥٩
تمهيد وتقسيم :	٢٥٩
المبحث الأول : النظام الرئاسي الأميركي (خصائصه ، سُلطاته ، أسباب نجاحه)	٢٦١
تمهيد وتقسيم :	٢٦١
المطلب الأول : خصائص النظام الرئاسي الأميركي	٢٦٣

الموضـــــــــــوع	الصفحة
فرع الأول : رئيس جمهورية منُتخب من الشعب يجمع بيـــده مظـــاهر السلطة التنفيذية	٢٦٥
لفرع الثاني : الفصل الشديد بين السُلطات	٢٦٧
لمطلب الثاني : تكوين السلطات العامة في النظام الرئاسي الأميركي	٢٧١
الفرع الأول : رئيس الدولة (السُلطة التنفيذية)	٢٧٢
أولاً : إختصاصات الرئيس الأميركى	٢٧٤
ثانياً : أسباب تقوية سلطات الرئيس الأميركي	٢٧٧
الفرع الثاني : السلطة التشريعية (الكونجرس)	٢٧٨
أولاً : مجلس النوّاب	٢٧٨
ثانياً : مجلس الشيوخ	٢٧٨
الفرع الثالث : السلطة القضائية (المحكمة العليا)	٢٨٠
المطلب الثالث : أسباب نجاح النظام الرئاسي فـــي الولايـــات المتحـــدّة الأميركية	٢٨٠
المبحث الثاني : مظاهر تأثير السلطة التنفيذية على الـــسلطة التـــشريعية (الرئيس في مواجهة البرلمان)	٢٨٤
تمهيد وتقسيم :	٢٨٤
المطلب الأول : دور السلطة التنفيذية في تكوين الكونجرس ونشاطه	٢٨٥
المطلب الثاني : السلطات التشريعية للرئيس في النظام الأميركي	٢٩٠
الفرع الأول : إقتراح القوانين	٢٩١
الفرع الثاني : الموافقة والإعتراض على مشروعات القوانين	٢٩٣
أولاً : الموافقة على مشروعات القوانين	٢٩٤
ثانياً : الإعتراض على مشروعات القوانين	٢٩٦

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفرع الثالث : السلطة اللائحية للرئيس الأميركي	٢٩٨
أولاً : اللوائح التنفيذية	٢٩٩
ثانياً : اللوائح التفويضية	٣٠٠
ثالثاً : اللوائح المستقلة	٣٠٢
رابعاً : لوائح الضرورة	٣٠٢
المطلب الثالث : اشتراك الرئيس والكونجرس في وضع الميزانية	٣٠٤
الفرع الأول : سلطة الرئيس في تحضير وإعتماد الميزانية	٣٠٥
الفرع الثاني : سلطة الكونجرس في إعتماد الميزانية	٣٠٧
الفرع الثالث : أثر إشتراك الرئيس والكونجرس في وضع الميزانية على العلاقة بينهما	٣٠٩
المطلب الرابع : اللجان الإدارية المستقلة (الوكالات)	٣١٠
المبحث الثالث : وسائل تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية (الكونجرس في مواجهة الرئيس)	٣١٢
تمهيد وتقسيم :	٣١٢
المطلب الأول : دور الكونجرس في تكوين السلطة التنفيذية	٣١٣
الفرع الأول : إختيار الرئيس ونائبه بواسطة الكونجرس	٣١٤
أولاً : إختيار الرئيس	٣١٤
ثانياً : إختيار نائب الرئيس	٣١٥
الفرع الثاني : دور الكونجرس في حالة عدم أهلية الرئيس	٣١٧
أولاً : حالة خلو أو شغور مقعد الرئيس	٣١٧
ثانياً : حالة خلو منصب نائب الرئيس	٣١٨
المطلب الثاني : الوظيفة التنفيذية للكونجرس	٣١٩

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : تصديق مجلس الشيوخ على ترشيحات الرئيس لبعض كبار الموظفين	٣١٩
الفرع الثاني : إشتراك الكونجرس مع الرئيس في إدارة الشئون الخارجية	٣٢٠
المطلب الثالث : سلطة الكونجرس في التحقيق	٣٢١
الفرع الأول : أساس سلطة الكونجرس في التحقيق	٣٢٢
أولاً : الأساس القانوني	٣٢٢
ثانياً : الأساس الفلسفي	٣٢٣
الفرع الثاني : جهة التحقيق والجهات التي تخضع للتحقيق	٣٢٣
أولاً : الجهة التي تملك التحقيق	٣٢٣
ثانياً : الجهة محل التحقيق	٣٢٤
الفرع الثالث : صلاحيات لجان التحقيق	٣٢٤
الفرع الرابع : مدى خضوع رئيس الدولة للتحقيق البرلماني	٣٢٥
الفرع الخامس : أهم التحقيقات	٣٢٦
المطلب الرابع : محاكمة الكونجرس لأعضاء السلطة التنفيذية	٣٢٧
الفرع الأول : ماهية المحاكمة	٣٢٨
الفرع الثاني : الأشخاص الخاضعون للمحاكمة	٣٢٨
الفرع الثالث : أسباب المحاكمة وطبيعتها	٣٢٩
الفرع الرابع : النظام الإجرائي للمحاكمة والعقوبات التي تصدر عنها ...	٣٢٩
أولاً : جهة الإتهام	٣٢٩
ثانياً : مرحلة المحاكمة أمام مجلس الشيوخ	٣٣٠
ثالثاً : العقوبات التي تصدر عن المحاكمة	٣٣٠
١ – محاكمة نيكسون	٣٣١

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
٢ – محاكمة كلينتون لوينسكي	٣٣٢
المبحث الرابع : مظاهر التـأثير المتُبادلـة بـين الـسلطتين التنفيذيـة والتشريعية والسلطة القضائية	٣٣٤
تمهيد وتقسيم :	٣٣٤
المطلب الأول : مظاهر التأثير المتُبادلة بين السلطتين التنفيذية والقضائية	٣٣٥
الفرع الأول : مظاهر تأثير السلطة التنفيذية على السلطة القضائية	٣٣٦
أولاً : سلطة الرئيس في تعيين القضاة	٣٣٧
ثانياً : حق الرئيس في العفو	٣٣٨
ثالثاً : سلطة الإدعاء والتحقيق الجنائي	٣٣٩
رابعاً : الدور القضائي للوكالات الإدارية المستقلة	٣٣٩
خامساً : تأثير السلطة التنفيذية على إجراءات تنفيذ الأحكـام والقرارات القضائية	٣٤٠
الفرع الثاني : مظاهر تأثير السلطة القضائية على السلطة التنفيذية	٣٤١
أولاً : دور السلطة القضائية في مراقبة مـشروعية أعمـال السلطة التنفيذية	٣٤٢
ثانياً : دور السلطة القضائية في تحديد السياسيات التشريعية للسلطة التنفيذية	٣٤٤
ثالثاً : دور السلطة القضائية في تحديد إختصاصات الـسلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية	٣٤٥
رابعاً : حق رئيس المحكمة العُليا برئاسة مجلس الشيوخ عند محاكمة الرئيس برلمانياً	٣٤٥
خامساً : تأدية الرئيس الأميركي لليمين الدستورية أمام رئيس المحكمة العُليا	٣٤٦

الموضـــــــــــوع	الصفحة
لمطلب الثاني · مظاهر التأثير المتُبادلـــة بـــين الـــسلطتين التـــشريعية والقضائية	٣٤٧
لفرع الأول : مظاهر تأثير السلطة التشريعية على السلطة القضائية	٣٤٨
أولاً : دور الكونجرس في تنظيم السلطة القضائية	٣٤٨
ثانياً : دور مجلس الشيوخ في تعيين القُضاة الإتحاديين	٣٥٠
ثالثاً : مُحاكمة القُضاة برلمانياً	٣٥٠
رابعاً : تأثير الكونجرس علـــى إجـــراءات تنفيـــذ الأحكـــام والقرارات القضائية	٣٥١
خامساً : الدور القضائي للجان الكونجرس البرلمانية	٣٥٣
الفرع الثاني : مظاهر تأثير السلطة القضائية على السلطة التشريعية	٣٥٤
أولاً : الرقابة القضائية على دستورية القوانين في أميركا ...	٣٥٥
ثانياً : تأثر الكونجرس بالسياسة القضائية	٣٥٧
الفصل الرابع **موقف الإسلام من مبدأ الفصل بين السلطات**	٣٥٩
تمهيد وتقسيم :	٣٥٩
المبحث الأول : الإسلام دين ودولة	٣٦١
المبحث الثاني : تكوين السلطات في الإسلام	٣٦٧
تمهيد وتقسيم :	٣٦٧
المطلب الأول : السلطة التشريعية في الإسلام	٣٦٨
الفرع الأول : السلطة التشريعية في عهد الرسول عليه السلام	٣٦٩
الفرع الثاني : التشريع في عهد ما بعد الرسول عليه السلام	٣٧٠
أولاً : المجتهدون	٣٧٠
ثانياً : الخليفة	٣٧٢

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المطلب الثاني : السلطة التنفيذية في الإسلام	٣٧٤
الفرع الأول : السلطة التنفيذية في عهد الرسول عليه السلام	٣٧٥
الفرع الثاني : السلطة التنفيذية في عهد ما بعد الرسول عليه السلام	٣٧٦
المطلب الثالث : السلطة القضائية في الإسلام	٣٨٠
الفرع الأول : السلطة القضائية في عهد الرسول عليه السلام	٣٨١
الفرع الثاني : السلطة القضائية في عهد ما بعد الرسول عليه السلام	٣٨٢
المبحث الثالث : مبدأ الفصل بين السلطات في الإسلام	٣٨٥
الباب الثاني **الواقع النظري والعملي لمبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الأردني**	٣٩٢
تمهيد وتقسيم :	٣٩٢
الفصل الأول **النظام السياسي الأردني (أركانه ، خصائصه ، سلطاته العامة)**	٣٩٧
تمهيد وتقسيم :	٣٩٧
المبحث الأول : التطور التاريخي للسلطات العامة في ظل الدساتير الأردنية المتعاقبة	٣٩٩
تمهيد وتقسيم :	٣٩٩
المطلب الأول : التطور التاريخي للسلطات العامة في ظل دستور عام ١٩٢٨	٤٠٣
الفرع الأول : السلطة التشريعية في ظل دستور عام ١٩٢٨	٤٠٤
الفرع الثاني : السلطة التنفيذية في ظل دستور عام ١٩٢٨	٤٠٥
الفرع الثالث : السلطة القضائية في ظل دستور عام ١٩٢٨	٤٠٦
المطلب الثاني : السلطات العامة في ظل دستور عام ١٩٤٦	٤٠٧

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : السلطة التشريعية في ظل دستور عام ١٩٤٦	٤٠٨
الفرع الثاني : السلطة التنفيذية في ظل دستور عام ١٩٤٦	٤٠٩
الفرع الثالث : السلطة القضائية في ظل دستور عام ١٩٤٦	٤١٠
المطلب الثالث : السلطات العامة في ظل دستور عام ١٩٥٢	٤١١
الفرع الأول : السلطة التشريعية في ظل دستور عام ١٩٥٢	٤١٢
الفرع الثاني : السلطة التنفيذية في ظل دستور عام ١٩٥٢	٤١٤
الفرع الثالث : السلطة القضائية في ظل دستور عام ١٩٥٢	٤١٥
المبحث الثاني : أركان النظام البرلماني الأردني	٤١٧
تمهيد وتقسيم :	٤١٧
المطلب الأول : ثُنائية السلطة التنفيذية	٤٢٤
الفرع الأول : الملك (رئيس الدولة)	٤٢٤
الفرع الثاني : الوزارة (الحكومة)	٤٣٢
المطلب الثاني : برلمان منتخب	٤٣٦
المطلب الثالث : التعاون بين السلطات (الفصل المرن بين السلطات) ..	٤٤٣
المبحث الثاني : خصائص النظام السياسي الأردني المؤثرة على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	٤٤٩
تمهيد وتقسيم :	٤٤٩
المطلب الأول : تأثير الأحزاب السياسية والكُتل البرلمانية في النظام السياسي الأردني	٤٥٠
الفرع الأول : أثر الأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني	٤٥١
الفرع الثاني : أثر الكُتل النيابية في النظام السياسي الأردني	٤٥٤
المطلب الثاني : أثر التركيب السُكاني في النظام السياسي الأردني	٤٥٩

الموضـــــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : أثر العشائرية في النظام السياسي الأردني	٤٦٠
الفرع الثاني : أثر الطائفية في النظام السياسي الأردني	٤٦٤
الفرع الثالث : أثر الثنائية الأردنية – الفلسطينية في النظام السياسي الأردني	٤٦٦
المطلب الثالث : أثر الجيش في النظام السياسي الأردني في استتباب الأمن	٤٦٩
المبحث الرابع : تكوين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي الأردني وإختصاصاتهما	٤٧٢
تمهيد وتقسيم :	٤٧٢
المطلب الأول : تكوين السلطة التنفيذية وإختصاصاتها	٤٧٤
الفرع الأول : الملك وإختصاصاته	٤٧٥
القسم الأول : الملك	٤٧٥
القسم الثاني : إختصاصات الملك	٤٧٨
أ – إختصاصات الملك التقديرية	٤٧٩
ب – إختصاصات الملك التنفيذية	٤٨١
الفرع الثاني : الوزارة وإختصاصاتهما	٤٨٥
القسم الأول : تكوين الوزارة	٤٨٦
أولاً : علاقة الوزارة بالملك	٤٨٨
ثانياً : علاقة الوزير برئيس الوزراء	٤٨٩
ثالثاً : علاقة الوزراء بمجلس الوزراء	٤٨٩
القسم الثاني : إختصاصات الوزارة	٤٩٠
المطلب الثاني : تكوين السلطة التشريعية وإختصاصاتها	٤٩٢
الفرع الأول : تكوين السلطة التشريعية	٤٩٣

الموضـــــــــوع	الصفحة
القسم الأول : تكوين مجلس الأعيان	٤٩٤
القسم الثاني : تكوين مجلس النوّاب	٤٩٩
الفرع الثاني : إختصاصات السلطة التشريعية	٥٠٤
أولاً : الوظيفة التشريعية	٥٠٤
ثانياً : الوظيفة السياسية	٥٠٦
ثالثاً : الوظيفة المالية	٥٠٧
رابعاً : مظاهر التمايز في الإختصاصات بين المجلسين	٥٠٩
الفصل الثاني **وسائل تأثير السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية** **(الحكومة في مواجهة البرلمان)**	٥١١
المبحث التمهيدي : مظاهر إستقلال السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية	٥١٥
تمهيد وتقسيم :	٥١٥
المطلب الأول : مظاهر إستقلال الملك	٥١٦
الفرع الأول : مظاهر إستقلال الملك الخاصة	٥١٦
أولاً : في مجال تولية العرش	٥١٧
ثانياً : عدم مسئولية الملك	٥١٧
ثالثاً : إستقلال الملك في ممارسته لسلطاته الدستورية	٥١٨
الفرع الثاني : مظاهر إستقلال الملك في مواجهة البرلمان	٥١٨
المطلب الثاني : مظاهر إستقلالية الحكومة في مواجهة البرلمان	٥١٩
المبحث الأول : تدخل السلطة التنفيذية في تشكيل مجلس الأمة والتدخل في سير أعمال	٥٢١
تمهيد وتقسيم :	٥٢١

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المطلب الأول : تدخل السلطة التنفيذية في تشكيل مجلس الأمة	٥٢٢
الفرع الأول : التدخل في تشكيل مجلس الأعيان	٥٢٢
الفرع الثاني : التدخل في تكوين مجلس النوّاب	٥٢٥
الفرع الثالث : الجمع بين عضوية الوزارة وعضوية مجلسي الأعيان والنوّاب	٥٣١
المطلب الثاني : تدخل السلطة التنفيذية في سير عمل مجلس الأمة	٥٣٢
الفرع الأول : دعوة مجلس الأمة للإجتماع	٥٣٣
الفرع الثاني : إرجاء وتأجيل جلسات المجلس وفض دوراته	٥٣٦
أولاً : الإرجاء والتأجيل	٥٣٦
ثانياً : تأجيل جلسات المجلس	٥٣٧
ثالثاً : فض دورات المجلس	٥٣٨
المبحث الثاني : دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية	٥٤٠
تمهيد وتقسيم :	٥٤٠
المطلب الأول : دور السلطة التنفيذية في إقتراح القوانين وإجازتها	٥٤١
الفرع الأول : حق السلطة التنفيذية في إقتراح القوانين	٥٤١
الفرع الثاني : حق السلطة التنفيذية في التصديق على القوانين	٥٤٨
المطلب الثاني : تدخل السلطة التنفيذية في العملية التشريعية في حالات الضرورة	٥٥٨
الفرع الأول : تدخل السلطة التنفيذية في العملية التشريعية عن طريق إصدار القوانين المؤقتة	٥٥٥
أولاً : شروط وضع القوانين المؤقتة	٥٥٩
ثانياً : صلاحية مجلس الأمة في نظر القوانين المؤقتة	٥٦٦
ثالثاً : الرقابة القضائية على مشروعية القوانين المؤقتة	٥٦٨

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفرع الثاني : العمل بقانون الدفاع	٥٧٠
الفرع الثالث : العمل بقانون الأحكام العرفية	٥٧٨
المبحث الثالث : حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان	٥٨٥
تمهيد وتقسيم :	٥٨٥
المطلب الأول : ماهية حق الحل ومبرّراته وأنواعه	٥٨٦
الفرع الأول : تعريف حق الحل	٥٨٦
الفرع الثاني : مبرّرات حق الحل	٥٨٧
الفرع الثالث : أنواع الحل	٥٨٩
المطلب الثاني : حق الحل في النظام السياسي الأردني	٥٩٢
أولاً : حل مجلس النوّاب	٥٩٢
ثانياً : حل مجلس الأعيان	٥٩٣
الفرع الأول : تطبيقات حق الحل في النظام السياسي الأردني	٥٩٥
أولاً : تطبيقات الحل في ظل دستور عام ١٩٢٨	٥٩٥
ثانياً : تطبيقات الحل في ظل دستور عام ١٩٤٦	٥٩٦
ثالثاً : تطبيقات الحل في ظل دستور عام ١٩٥٣	٥٩٦
الفرع الثاني : الضمانات الدستورية لحق الحل في النظام السياسي الأردني	٦٠٠
الفرع الثالث : موقف القضاء الإداري في الأردن من حق حل البرلمان .	٦٠٧
الفصل الثالث **وسائل تأثير السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية** **(البرلمان في مواجهة الحكومة)**	٦٠٩
تمهيد وتقسيم :	٦٠٩

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المبحث التمهيدي : مظاهر إستقلال السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية	٦١٣
تمهيد وتقسيم :	٦١٣
المطلب الأول : إستقلالية البرلمان في تسيير أعماله	٦١٤
الفرع الأول : الإستقلالية في الدورات البرلمانية	٦١٤
الفرع الثاني : الإستقلالية في المناقشات البرلمانية والإقتراح	٦١٥
الفرع الثالث : الإستقلالية في القرار البرلماني	٦١٦
الفرع الرابع : الإستقلالية في تكوين الأجهزة الداخلية لكل من المجلسين .	٦١٧
المطلب الثاني : مظاهر إستقلالية أعضاء البرلمان	٦١٩
الفرع الأول : الحصانة البرلمانية	٦٢٠
الفرع الثاني : المكافأة البرلمانية	٦٢١
الفرع الثالث : الفصل في صحة النيابة وفقدان عضوية النائب وإستقالته .	٦٢٢
الفرع الرابع : عدم المسئولية النيابية	٦٢٤
الفرع الخامس : إختيار أعضاء مجلس النوّاب	٦٢٥
المبحث الأول : حق السؤال	٦٢٦
تمهيد وتقسيم :	٦٢٦
المطلب الأول : ماهية السؤال	٦٢٦
المطلب الثاني : شروط السؤال وأنواعه	٦٢٩
الفرع الأول : أنواع الأسئلة	٦٣٠
الفرع الثاني : شروط السؤال	٦٣٢
المطلب الثالث : السؤال في النظام السياسي الأردني	٦٣٣
الفرع الأول : شروط السؤال وإجراءاته في النظام السياسي الأردني	٦٣٥

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
أولاً : شروط السؤال	٦٣٥
ثانياً : إجراءات السؤال	٦٣٧
الفرع الثاني : الممارسة العملية لحق السؤال في النظام السياسي الأردني.	٦٣٩
المبحث الثاني : حق الإستجواب	٦٤٢
تمهيد وتقسيم :	٦٤٢
المطلب الأول : ماهية الإستجواب وشروطه	٦٤٣
الفرع الأول : تعريف الإستجواب	٦٤٥
الفرع الثاني : شروط الإستجواب ومصيره	٦٤٦
المطلب الثاني : الإستجواب في النظام السياسي الأردني	٦٤٨
الفرع الأول : الشروط الشكلية والموضوعية للإستجواب وموضوعه	٦٤٨
الفرع الثاني : الممارسة العملية لحق الإستجواب في النظـــام الـــسياسي الأردني	٦٥٦
المبحث الثالث : التحقيق البرلماني	٦٥٩
تمهيد وتقسيم :	٦٥٩
المطلب الأول : التحقيق البرلماني في النظام السياسي الأردني	٦٦٠
المطلب الثاني : الممارسة العملية للتحقيق البرلماني في النظام الـــسياسي الأردني	٦٦٣
المبحث الرابع : طلبات المناقشة العامة	٦٦٦
تمهيد وتقسيم :	٦٦٦
المطلب الأول : المناقشات العامة في النظام السياسي الأردني	٦٦٧
المطلب الثاني : الممارسة العملية للمناقشة العامة في النظـــام الـــسياسي الأردني	٦٧١

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الخامس : الإقتراحات برغبة والعرائض والشكاوي	٦٧٥
تمهيد وتقسيم :	٦٧٥
المطلب الأول : الإقتراحات برغبـــة فـــي النظـــام الـــسياسي الأردنـــي والممارسة العملية لهذه الوسيلة	٦٧٧
الفرع الأول : الإقتراحات برغبة في النظام السياسي الأردني	٦٧٧
الفرع الثاني : الممارسة العملية للإقتراحات برغبة في النظام الـــسياسي الأردني	٦٧٨
المطلب الثاني : العرائض والشكاوي في النظام السياسي الأردني	٦٨٠
الفرع الأول : العرائض والشكاوي في النظام السياسي الأردني	٦٨٠
الفرع الثاني : الممارسة العملية للعرائض والشكاوي في النظام السياسي الأردني	٦٨٢
المبحث السادس : المسئولية الوزارية (السياسية والجنائية)	٦٨٤
تمهيد وتقسيم :	٦٨٤
المطلب الأول : المسئولية السياسية في النظام السياسي الأردني	٦٨٦
الفرع الأول : المسئولية السياسية التضامنية	٦٨٧
الفرع الثاني : المسئولية السياسية الفردية	٦٩٠
المطلب الثاني : المسئولية الوزارية الجنائية	٦٩١
الفرع الأول : الجهة المخوّلة بإتهام الوزراء	٦٩١
الفرع الثاني : الجهة المخوّلة بمحاكمة الوزراء	٦٩٣
الفرع الثالث : الجرائم التي تقع من الوزير والعقوبات المقرّرة لها	٦٩٣
المطلب الثالث : التطبيق العملي للمسئولية الوزارية في النظام الـــسياسي الأردني	٦٩٦

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الفصل الرابع	٧٠١
السلطة القضائية والرقابة على دستورية القوانين في الأردن	
تمهيد وتقسيم :	٧٠١
المبحث الأول : تكوين السلطة القضائية وإختصاصاتها وضمانات إستقلالها	٧٠٤
تمهيد وتقسيم :	٧٠٤
المطلب الأول : تكوين السلطة القضائية في النظام السياسي الأردني	٧٠٥
الفرع الأول : المحاكم النظامية	٧٠٦
الفرع الثاني : المحاكم الإدارية	٧٠٧
الفرع الثالث : المحاكم الدينية	٧٠٨
الفرع الرابع : المحاكم الخاصة	٧٠٩
المطلب الثاني : إختصاصات السلطة القضائية	٧١٢
المطلب الثالث : ضمانات إستقلال القضاء في الأردن	٧١٣
الفرع الأول : إستقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية	٧١٥
الفرع الثاني : إستقلال القضاء في مواجهة السلطة التشريعية	٧١٨
المطلب الرابع : علاقة السلطة القضائية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ..	٧٢٠
المبحث الثاني : الرقابة على دستورية القوانين في الأردن	٧٢٣
تمهيد وتقسيم :	٧٢٣
المطلب الأول : مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة على دستورية القوانين	٧٢٧
المطلب الثاني : موقف الفقه والقضاء من الرقابة على الدستورية في الأردن	٧٣٣
الفرع الأول : موقف الفقه من الرقابة على دستورية القوانين في الأردن.	٧٣٤
الفرع الثاني : موقف القضاء العادي من الرقابة على دستورية القوانين	٧٣٧

الموضـــــــــــوع	الصفحة
في الأردن	
الفرع الثالث : موقف القضاء الإداري (محكمة العدل العليا) من رقابة دستورية القوانين في الأردن	٧٤١
أولاً : موقف محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا من الرقابة على دستورية القوانين في الأردن	٧٤١
ثانياً : موقف محكمة العدل العليا من رقابة دستورية القوانين في الأردن	٧٤٦
المطلب الثالث : مدى الحاجة إلى إنشاء محكمة دستورية في الأردن	٧٥٢
الخاتمة والتوصيات :	٧٦١
الملاحق :	٧٨٤
المراجع :	٧٩٤
الفهرس :	٧٣٧